

تقرير الأمين العام عن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

- ١ - في تقرير المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ عن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (S/2007/97)، المقدم عملاً بالفقرتين ٩ (د) و ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، تقدمتُ ببعض المقترحات المتعلقة بالولاية والهيكلة ومفهوم العمليات الممكنة لوجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. ورئي في التقرير نشر بعثة للأمم المتحدة تتألف من عنصرين دوليين أحدهما عسكري والآخر للشرطة، بالإضافة إلى عنصرين للشؤون المدنية وحقوق الإنسان، وعناصر مدنية أخرى.
- ٢ - وقُدمت تلك التوصيات بغية معالجة حالة عدم الاستقرار على امتداد الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، والتهديد الذي يشكله ذلك لسلامة السكان المدنيين، بمن فيهم، على وجه الخصوص، اللاجئين والمشردون داخليا، وكذلك للقيام بالأنشطة الإنسانية في المنطقة.
- ٣ - وفي تشاد، تهدف هذه المقترحات إلى تمكين الأمم المتحدة من المساهمة في تحسين حالة الأمن من خلال دعم الأنشطة الوطنية لإنفاذ القانون في ١٢ مخيما رئيسيا للاجئين في شرق تشاد، ومواقع المشردين داخليا في الجزء الشرقي من البلد.
- ٤ - ودعت المقترحات إلى توفير وجود لقوة شرطة تابعة لتشاد والأمم المتحدة، تُستكمل بنشر قوة عسكرية متحركة وجيدة التجهيز تتمكن من اتخاذ إجراءات نشيطة لحماية المدنيين المعرضين للخطر، والحيلولة دون وقوع صراعات وتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية، والحد من التوتر، والمساهمة في إيجاد بيئة أكثر أمنا في منطقة عملياتها. وتتيح هذه القوة أيضا توفر منطقة واسعة تنعم بالأمن، الأمر الذي يُعد شرطا أساسيا لنشر وجود للشرطة.



٥ - وعلى الرغم من موافقة السلطات التشادية، من حيث المبدأ، على نشر وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في شرق تشاد، أعرب الرئيس ديبى وحكومته عن الانشغال إزاء العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة المقترحة.

٦ - وفي ٢٣ آذار/مارس، أجرى مجلس الأمن محادثات غير رسمية مع وزير العلاقات الخارجية التشادي، أحمد علام - مي، الذي قدم نموذج بديل لوجود دولي. ويحتلف المقترح التشادي بشكل كبير عن الخيارات الموصى بها في تقرير المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير (S/2007/97)، ولا يتضمن عنصرا عسكريا للأمم المتحدة. غير أن السيد علام - مي أكد أثناء مناقشاته مع المجلس أن موقف الحكومة التشادية ليس "نهائيا"، وأنها تظل على استعداد لإجراء مناقشات.

٧ - ولذا، قمتُ بإرسال وفد من الأمم المتحدة بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، للتشاور مع سلطات البلدين، وتوضيح الخيارات الواردة في التقرير S/2007/97، والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين في الميدان.

٨ - وبالإضافة إلى بيان موجز بشأن أحدث التطورات ذات الصلة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، يلخص هذا التقرير أنشطة وفد الأمم المتحدة، ويصف المفهوم المنقح لبعثة للأمم المتحدة في شرق تشاد وشرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانياً - آخر التطورات المستجدة

ألف - تشاد

٩ - استجدت منذ صدور تقرير الأخير (S/2007/97) بعض التطورات السياسية الإيجابية في تشاد وفي المنطقة. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، شرعت حكومة تشاد في إجراء حوار فيما بين الأطراف التشادية بدءاً بأعضاء المعارضة السياسية. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى أية استنتاجات نهائية حتى الآن، تم تحديد عدد من مجالات الاتفاق، بما في ذلك فيما يخص قانون الانتخابات، ومركز اللجنة الانتخابية الوطنية، وإجراء تعداد وطني وتعداد للناخبين، والحقوق المدنية والسياسية. ولم تنضم جماعات المعارضة المسلحة إلى الحوار، وذلك لأنها، فيما قيل، تعارض إصرار الحكومة على نزع أسلحتها وتأكيد اعترافها بسلطة الرئيس ديبى وحكومته، حتى يمكن لها المشاركة.

١٠ - وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، تم تعيين حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء نور الدين دلوا كاسيري كوماكويي، وهو شخصية معارضة سياسية. وفي خطوة تصالحية أخرى، عُين

محمد نور القائد السابق للجبهة الموحدة من أجل التغيير، الذي وقّع اتفاق سلام مع الرئيس ديبي في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وزيرا للدفاع.

١١ - وعلى المستوى الإقليمي، التقى ممثلون لإريتريا وتشاد والجمهورية العربية الليبية والسودان في الخرطوم، يومي ١ و ٢ أيار/مايو، لمتابعة نتائج مؤتمر قمة السلام الرباعية التي انعقدت في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في الجماهيرية العربية الليبية، تحت رعاية تجمع دول الساحل والصحراء. واتفق المشاركون في اجتماع يومي ١ و ٢ أيار/مايو على إيفاد ثمانية مراقبين إلى ١٠ مواقع على جانبي الحدود بين تشاد والسودان، مع توفير القوات التشادية والسودانية الحماية لكل فريق. ولم يُؤكد تنفيذ هذه الترتيبات الأمنية وقت كتابة هذا التقرير.

١٢ - وفي ٣ أيار/مايو، وقّع في الرياض على اتفاق مستقل لتعزيز العلاقات بين تشاد والسودان وتطويرها تحت رعاية ملك المملكة العربية السعودية الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وأفادت الأنباء أن حكومة تشاد أصدرت، بناء على ذلك، تعليمات إلى المجموعات المتمردة السودانية بمغادرة الأراضي التشادية.

١٣ - وفيما يخص الوضع الأمني، رفعت الحكومة حالة الطوارئ، في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٧. ومنذ صدور التقرير S/2007/97، لم تقع سوى مصادمات متفرقة بين القوات الحكومية وقوات المتمردين. ويعود المصدر الرئيسي في الوقت الحالي لانعدام الأمن لدى السكان المدنيين إلى الانتشار الواسع للجريمة وقطع الطرق، وما يصاحب ذلك من انهيار للقانون والنظام.

١٤ - ولا يزال لحالة انعدام الأمن هذه أثر مباشر على جهود المساعدة الإنسانية. وفي الوقت الذي استقر فيه عدد اللاجئين السودانيين في شرق تشاد عند نحو ٢٣٦ ٠٠٠ لاجئ، نظرا لانخفاض شن هجمات واسعة النطاق على المدنيين السودانيين بالقرب من الحدود مع تشاد، يتم ارتفاع عدد المشردين داخليا كنتيجة لانعدام الأمن داخل تشاد، وهو يتجاوز الآن ١٧٠ ٠٠٠ شخص - أي بزيادة قدرها تقريبا ٨٠ ٠٠٠ شخص منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد أدى ذلك إلى الإتهام الشديد لآليات المجاهمة الداخلية، وحدّ من حركة المنظمات الإنسانية، وعوّق قدرتها على تقديم المساعدة.

١٥ - وفي غضون ذلك، لم تحدد حكومة تشاد مواقع بديلة مناسبة لمخيمات اللاجئين قريبة من الحدود السودانية، لا سيما مخيمي دور كسوني وأم نبق التي كانت المجموعات المتمردة السودانية تستخدمها لأغراض التجنيد ولأغراض أخرى. وينبغي للجهود أن تتواصل لإيجاد مواقع ملائمة، إذ أن من شأن القيام بذلك أن يسهل الحفاظ على طابعها المدني والإنساني، في الوقت الذي يزيل فيه أيضا وجود نقاط ساخنة محتملة في المنطقة الحدودية.

باء - جمهورية أفريقيا الوسطى

١٦ - منذ صدور تقرير الأحرير، واصل الرئيس بوزيزي الإعراب عن تأييده لحوار سياسي شامل، كما ذكر أيضا أن تحسن الوضع الأمني هو شرط مسبق لمثل هذه المبادرة. وفي الوقت نفسه، وإثر الاجتماع الذي عُقد يوم ٢ شباط/فبراير بين الرئيس بوزيزي والمجموعات المتمردة، في سرت بالجماهيرية العربية الليبية، شرعت الحكومة والمجموعة المتمردة، اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، في إجراء محادثات مباشرة خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، وأفضى ذلك في نهاية الأمر إلى التوصل إلى اتفاق سلام في ١٣ نيسان/أبريل.

١٧ - غير أن قوات اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع هاجمت، قبل التوصل إلى الاتفاق، بيراو في يومي ٣ و ٤ آذار/مارس، مما أفضى إلى انسحاب مؤقت لأفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى من البلدة وإرغام معظم سكانها البالغ عددهم ١٤ ٠٠٠ شخص على الهروب. ووفقا للتقارير الواردة من أوساط المساعدة الإنسانية، أتت النيران على أكثر من سبعمائة منزل، وقد أُحرق معظمها عمدا.

١٨ - وتمكنت القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى لاحقا من إرغام قوات اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع على الانسحاب من بيراو، بدعم من القوات الفرنسية والقوة المتعددة الجنسيات دون الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وقامت القوات الفرنسية منذ ذلك الجهد بنشر سرية في بيراو لتعزيز سرايا المشاة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى المتمركزة هناك، وقد سهل هذا "التدفق الأمني" عودة معظم الذين لاذوا بالفرار.

١٩ - وتعرض شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يوجد حاليا ٣٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا، إلى زعزعة الاستقرار بسبب أحداث يعود منشأها إلى دارفور. وقرب نهاية أيار/مايو، تدفق لاجئون سودانيون يبلغ عددهم ٢ ٥٠٠ لاجئ من قرية دافاك، في جنوب دارفور، طلبا للجوء إلى بلدة سام أوداندجا في أفريقيا الوسطى. وقد أُفيد أن هؤلاء اللاجئين قد عانوا من خسائر فادحة أثناء فرارهم من هجوم شنه رجال مسلحون، وصفوهم بأنهم من عناصر الجنجويد، وقد زُعم أن طائرات عسكرية سودانية قدمت لهم الدعم.

٢٠ - ولا يزال الوضع الأمني في شمال غرب جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يوجد ١٨٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا، مصدرا للقلق البالغ أيضا. وقد أبرز حقيقة ذلك الحادثة المخزنة التي تمثلت في مقتل موظف تابع للمنظمة الإنسانية الدولية، أطباء بلا حدود، على أيدي أعضاء للمجموعة المتمردة المسماة جيش إعادة الديمقراطية.

ثالثاً - زيارة وفد الأمم المتحدة لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى - موجز الأنشطة

٢١ - قام وفد الأمم المتحدة بزيارة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وفي أنجامينا، عقد الوفد مشاورات مع السلطات التشادية وأوساط السلك الدبلوماسي، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات الإنسانية والاتحاد الأفريقي. وعُقدت مشاورات أيضاً مع السلطات التشادية والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية في أبيشي وغوز بيضا، في شرق تشاد.

٢٢ - وخلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ حزيران/يونيه، قام وفد الأمم المتحدة بزيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وعقد مناقشات في بانغي مع الرئيس بوزيزي وممثلين حكوميين آخرين، وأوساط السلك الدبلوماسي، ومكتب بناء السلام التابع للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفريق الأمم المتحدة القطري، والقوة المتعددة الجنسيات دون الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وزار الوفد أيضاً بيراو.

٢٣ - وأثناء زيارة الوفد لتشاد، أعرب ممثلو الحكومة عن الرغبة في النشر العاجل لبعثة مدنية تابعة للأمم المتحدة، باعتبار ذلك خطوة أولى نحو معالجة الشواغل الأمنية الملحة، لا سيما فيما يتعلق بمخيمات اللاجئين في شرق تشاد. وذكروا أيضاً أن الحكومة التشادية لا ترغب في تواجد عسكري للأمم المتحدة، ولو أنه يمكن لذلك أن يناقش في نهاية الأمر باعتباره مرحلة ثانية للنشر تقوم به الأمم المتحدة.

٢٤ - وينبغي التذكير مع ذلك بأن عمليتي التقييم التقني اللتين قامت بهما الأمم المتحدة في تشاد أكدتا أن وجود قوة للشرطة لا يمكن له أن يعمل إلا بالاشتراك مع وجود عسكري مكمل، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في حماية المدنيين وإقامة منطقة أمنية واسعة ضرورية للقيام الفعال بأنشطة الشرطة.

٢٥ - وفي غضون ذلك، في ١٠ حزيران/يونيه، التقى الرئيس ديبي مع وزير الخارجية الفرنسي، برنار كوشنر، لمناقشة الوضع في شرق تشاد. وأبلغ وزير العلاقات الخارجية التشادي لاحقاً وفد الأمم المتحدة بأن الرئيس وافق، من حيث المبدأ، إثر محادثات مع السيد كوشنر، على نشر وجود عسكري دولي في شرق تشاد يتكون من قوات فرنسية وقوات أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي.

٢٦ - ونوقش هذا المقترح كذلك في الاجتماع الموسع لفريق الاتصال، المعقود في ٢٥ حزيران/يونيه في باريس، الذي أحاط علماً بقبول الرئيس ديبي، من حيث المبدأ، بنشر

وجود دولي في شرق تشاد. ورحب مجلس الوزراء التابع للاتحاد الأوروبي لاحقا كذلك، في ٢٣ تموز/يوليه، بالمقترح، مشيرا إلى تأييده لنشر وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وطلب مجلس الوزراء كذلك إلى هيئاته المختصة مواصلة التخطيط، نظرا لإمكانية اتخاذ قرار بنشر عملية انتقالية في إطار السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية.

٢٧ - وفي الوقت نفسه، اجتمع رئيس وفد الأمم المتحدة مع الرئيس بوزيري الذي أعرب مجددا عن مناشدته تقديم التزام دولي قوي لدعم جهود جمهورية أفريقيا الوسطى لإحلال السلام والاستقرار في البلد. وأكد أيضا طلبه لوجود قوة حفظ سلام تُنشر في شمال شرق البلد، حتى يتسنى تأمين منطقة الحدود الثلاثية، بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وشدد على أن غياب الأمن في مقاطعة فاكاغا يرتبط مباشرة بالصراع في دارفور.

٢٨ - واستنادا إلى ما ورد أعلاه، ونتيجة لمشاورات لاحقة مع الاتحاد الأوروبي والحكومة الفرنسية، قامت الأمم المتحدة بوضع مفهوم منقح لوجود دولي متعدد الأبعاد في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

رابعا - الوجود المتعدد الأبعاد للأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى

ألف - المفهوم المنقح

٢٩ - يشمل المفهوم المنقح ثلاثة تعديلات جوهرية على المقترحات الواردة في تقريره المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير. أولا، ستضطلع القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي قبلها الرئيس ديبى، بمهام ووظائف العنصر العسكري اللازمة لسير أعمال الوجود الدولي بشكل فعال. وسيكون هذا الترتيب نافذا لمدة ١٢ شهرا من وقت نشر القوة، ويعقبه تنفيذ ترتيب ملائم لاحق، يشمل إقامة عملية محتملة تابعة للأمم المتحدة خلفا له.

٣٠ - وستحدد الترتيبات اللاحقة على أساس تقييم مشترك للاحتياجات تجريه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وستتخذ بعد ٦ أشهر من نشر عنصري الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في الوجود الدولي المتعدد الأبعاد المبين أدناه. وفي هذا الخصوص، سيكون من الضروري تأمين موافقة الحكومة التشادية مبكرا على نشر قوة لاحقة محتملة. وسيضطلع عنصر عسكري يتسم بالقدرة والتشكيل الجيد بدور جوهري في الجهود الرامية إلى تحسين الأمن، وهو يعد شرطا لنشر وجود للشرطة الدولية وسير عمله بفعالية.

٣١ - وفي تعديل جوهرى ثانٍ للمقترحات الواردة في تقريرى الأخير لن يكون هناك تدخل مباشر من قبل الوجود الدولى المتعدد الأبعاد فى المنطقة الحدودية.

٣٢ - وفى تعديل ثالثٍ لاقتراحى الأولى، سيواصل رجال الشرطة والدرك التشاديين المختارون لحفظ القانون والنظام فى مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخلها الخدمة تحت قيادة السلطة الوطنية. ولكن سيجرى تدريبهم ورسدهم وتوجيههم من قبل عنصر شرطة الأمم المتحدة، وتوفير الدعم اللوجستى المباشر لهم من الأمم المتحدة، حسبما كان مقرراً أصلاً.

٣٣ - ومن بين الخصائص المميزة لهذا المفهوم الجديد أنه يدعو إلى نشر عملية تأذن بما الأمم المتحدة وتتألف من ثلاثة عناصر قائمة بذاتها. فالعصر الأول هو تواجد متعدد الأبعاد للأمم المتحدة، يضم موظفين مدنيين، بمن فيهم موظفون فى مجالات الشؤون المدنية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، ودعم البعثات، وكذلك شرطة الأمم المتحدة وعدداً من موظفى الاتصال العسكرى التابعين للأمم المتحدة.

٣٤ - وتتألف العنصر الثانى من عنصر الشرطة التشادية، وهو يتشكل من ضباط شرطة ورجال الدرك الذين سيجري فرزهم واختيارهم وتدريبهم ودعمهم لوجستياً ومادياً من قبل العنصر المعبر عن تواجد الأمم المتحدة. وستُنشأ هذه الوحدة الخاصة للشرطة التشادية حصرياً للتكفل بحفظ القانون والنظام فى مخيمات اللاجئين، والبلدات الرئيسية، والمناطق المحيطة المرتبطة بمراكز تجميع المشردين داخلها وبالأنشطة الإنسانية فى الجزء الشرقى من تشاد.

٣٥ - أما العنصر الثالث والأخير فهو القوة العسكرى للاتحاد الأوروبى، التى قبلها الرئيس ديبى مبدئياً، والتى ستضطلع بأمور من بينها المساعدة، فى حدود قدراتها، على حماية المدنيين المعرضين للمخاطر. بمن فيهم المشردون داخلها واللاجئون، وتيسير توفير المساعدة الإنسانية. كما ستكفل القوة الأمن فى منطقة واسعة النطاق، وهو شرط مسبق لنشر وجود الشرطة.

باء - الولاية

٣٦ - سيتمثل الهدف الأساسى من التواجد الدولى المتعدد الأبعاد المأذون به من الأمم المتحدة فى المساهمة فى حماية المعرضين للمخاطر من اللاجئين والمشردين داخلها والسكان المدنيين فى شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيقوم بذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطرى من أجل الاضطلاع بالمهام التالية فى مجالات الأمن، وحماية المدنيين، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون:

الأمن وحماية المدنيين

- (أ) المساعدة في حماية المدنيين المعرضين للمخاطر، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا، في حدود قدرات عملية الأمم المتحدة المأذون بها، وداخل مناطق نشرها؛
- (ب) اختيار العناصر التشادية الخاصة لإنفاذ القانون وتدريبها وتقديم المشورة والدعم لها، وهي العناصر التي ستُكرس حصريا لحفظ القانون والنظام في مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا، والبلدات الرئيسية في المناطق المحيطة والمساعدة في تأمين الأنشطة الإنسانية في شرق تشاد؛
- (ج) الاتصال بالجيش الوطني، والدرك، وقوة الشرطة، والسلطات القضائية، ومسؤولي السجون في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل المساهمة في تهيئة بيئة أكثر أمنا في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- (د) تيسير توفير المساعدات الإنسانية وحرية تنقلها عن طريق المساهمة في تحسين الأمن داخل منطقة العمليات؛
- (هـ) الاتصال بحكومة تشاد ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعما لجهودهما الرامية إلى نقل مخيمات اللاجئين القريبة من الحدود، بما في ذلك الأمور المتعلقة بتوفير الدعم اللوجستي لنقل هذه المخيمات؛
- (و) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن موظفيها وحرية تنقلهم؛
- (ز) الاتصال الوثيق بحكومة السودان، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، والعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتجمع الساحل والصحراء، من أجل تبادل المعلومات عن التهديدات الناشئة للأنشطة الإنسانية في المنطقة.
- (ح) تعزيز المصالحة المحلية والترابط الاجتماعي من خلال الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي في منطقة العمليات، وذلك بالتعاون الوثيق مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

حقوق الإنسان وسيادة القانون

- (ط) الإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان عن طريق رصد الانتهاكات التي تقع في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وتوثيقها والإبلاغ عنها.

(ي) إجراء تحقيقات أولية في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، مع إيلاء اهتمام خاص للعنف الجنسي والجنساني، وتقديم توصيات بإجراءات تصحيحية إلى الجهات الفاعلة المختصة.

(ك) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات المحلية والمجتمع المدني، في حدود قدراته المتاحة، عن طريق تقديم التدريب في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

(ل) مساعدة الحكومة في تعزيز سيادة القانون، بطرق من بينها دعم وجود سلطة قضائية مستقلة ونظام قانوني معزز، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

جيم - منطقة العمليات

٣٧ - ستمثل منطقة عمليات البعثة في شرق تشاد، وتحديدًا لإقليم إينيدي الشرقية، ومناطق وادي فيرا، وودّاي، وسلمات؛ وفي شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك مقاطعة فاكاغا والجزء الشمالي الشرقي لمقاطعة كوتو العليا.

دال - هيكل البعثة

٣٨ - سيكون وجود الأمم المتحدة المأذون به في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى عملية متعددة الأبعاد تتألف من طائفة من العناصر، بما فيها العنصر التشادي الخاص لإنفاذ القانون، وعناصر الأمم المتحدة المكونة من الشرطة وموظفي الدعم الفني ودعم البعثات، والقوة العسكرية المشكلة من جنود الاتحاد الأوروبي. وسيتولى تنسيق التواجد الكلي رئيس للبعثة تعيينه الأمم المتحدة ويعمل باعتباره ممثلي الخاص لتشاد وسيكون مسؤولاً عن تنسيق ولاية حفظ السلام في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الخصوص، سيضطلع ممثلي الخاص بالسلطة على جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة في الميدان، وسيكفل توفير التوجيه العام في مجالي الإدارة والسياسة وتنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في جميع أنحاء منطقة البعثة، وفقاً للسياسة المقررة للأمم المتحدة.

٣٩ - وسيتمركز ممثلي الخاص وعدد قليل من الموظفين الرئيسيين في مقر البعثة في نجامينا. وسيضم هذا الفريق موظفي الاتصال العسكري والشرطي للاضطلاع بعمليات الاتصال الهامة مع قوة الاتحاد الأوروبي والشرطة والدرك التشاديين العاملين في إطار أنشطة ولاية الأمم المتحدة.

٤٠ - وستتخذ أغلبية أفراد البعثة، بمن فيهم نائب الممثل الخاص للأمين العام، مقرا لهم في شرق تشاد. وفي هذا الخصوص، سيُنشأ مقر متقدم في أبيشيه؛ وسيشمل آلية تنسيق مكرسة قوامها أفراد مدنيون وعسكريون وأفراد الشرطة التابعون للأمم المتحدة، وأفراد الشرطة والدرك التشاديون، وموظفو الاتصال من قوة الاتحاد الأوروبي.

٤١ - ومن أجل تغطية المساحة الشاسعة من الأراضي في شرق تشاد، ستُنشأ ثلاثة مكاتب ميدانية متعددة الأبعاد في إريبا، وفارشانا، وغوز بيدا، ولكل منها قدرة اتصال مكرسة. وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، سيُنشأ مكتب اتصال في بانغي يعمل بصورة وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع وجود مكتب متقدم في يراو.

٤٢ - وسيكون منسق الأمم المتحدة المقيم/للشؤون الإنسانية لتشاد عضوا في فريق الإدارة العليا للبعثة، محتفظا في الوقت نفسه، وفقا للممارسة المتبعة، بخطوط الإبلاغ لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هاء - الأنشطة التي ستضطلع بها العناصر

الشؤون السياسية والمدنية

٤٣ - يوفر عنصر سياسي صغير الدعم والمشورة للممثل الخاص للأمين العام في أداء مهامه، ويرصد ويحلل التطورات السياسية والأمنية والإدارية الرئيسية. وسيضطلع هذا العنصر أيضا بمسؤولية تقديم تقارير إلى مقر الأمم المتحدة.

٤٤ - ويقيم عنصر للشؤون المدنية اتصالات مع السلطات المحلية واجتمع المدني في مناطق انتشاره، لكفالة إقامة علاقة بناءة بين أصحاب المصلحة وبين وجود الأمم المتحدة المأذون به، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات، وبناء الثقة، والمشاريع المجتمعية. ويقوم موظفو الشؤون المدنية أيضا بدعم وتعزيز الحكم الجيد ومبادرات المصالحة، وتنسيق هذا العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين. وسيركز عنصر الشؤون المدنية أساسا على المواقع الميدانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وسيكون أيضا مركزي اتصال في نجامينا وبانغي.

العنصر العسكري

٤٥ - دون المساس بالتخطيط النهائي الذي ستقوم به كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن العنصر العسكري للتواجد الدولي المتعدد الأبعاد يتبنى المفهوم الواسع، ويشمل القدرات التالية، لأداء المهام المذكورة أعلاه.

٤٦ - ففي شرق تشاد، سيساعد العنصر العسكري في حماية المدنيين المعرضين للخطر، ويسر إيصال الإغاثة الإنسانية، ويسعى من خلال وجوده إلى التخفيف من حدة التوتر وردع الصراع، بهدف تهيئة بيئة أكثر أمنا في منطقة انتشاره. وستوفر القوة تغطية أمنية لموظفي الأمم المتحدة المنتشرين في منطقة العملية، بمن فيهم الموظفون المدنيون وعناصر شرطة الأمم المتحدة، مع التركيز بصفة أولية على إقليم دار سيلا، الواقع جنوب شرق تشاد. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، سيؤدي العنصر العسكري أيضا دورا هاما في ردع تنقل الجماعات المسلحة بين السودان وتشاد عبر جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٧ - وللإضطلاع بالمهام المذكورة أعلاه، سينشر إطار من مجموعات كتائب المشاة لإتاحة حضور قوي وفعال على الأرض من خلال القيام بدوريات برية وجوية خلال النهار والليل، بغية بث الطمأنينة في نفوس السكان المدنيين، وردع الهجمات التي تشن عليهم. وسيساعد توفير مساحة أمنية واسعة أيضا في توسيع المنطقة التي يمكن للعاملين في المجال الإنساني العمل فيها بأمان.

٤٨ - وينبغي أن يكون بحوزة القوة عناصر برية قادرة على القيام بدوريات بعيدة المدى. ويجب تجهيز الكتائب والطيران الداعم لها بمعدات من أجل العمليات الليلية. ومن أجل تحديد التهديدات الناشئة، يجب أن يكون بحوزة القوة أيضا، أو أن تكون مدعومة بقدرات المراقبة والاستطلاع اللازمة. وبغية تحقيق تأثير مبكر على الأرض، من المطلوب نشر عنصر عسكري كبير بسرعة مع دعم هندسي وطبي وغيرها من القدرات التمكينية، في البداية في المناطق التي تضم تواجدا كبيرا من السكان المعرضين للخطر.

٤٩ - وينبغي أن تكون القوة محولة باتخاذ الإجراءات اللازمة، ومدعومة بقواعد الاشتباك المناسبة، وأن تكون مجهزة للرد بقوة على أي عمل عدائي والقيام بعمليات ردع وحماية.

٥٠ - وسيكون مقر عنصر القوة، أو سيكون له على الأقل مكتبا للتنسيق والاتصال، في نجامينا، في حين تدار عملياته العسكرية من مقر عمليات متقدم في أبيشي في مكان واحد مع مقر الأمم المتحدة المتقدم، لكفالة التنسيق التام وزيادة التكامل في العمليات إلى أقصى حد. ويفضل أيضا إنشاء ثلاثة قطاعات، تتواجد في مكان واحد مع الأمم المتحدة، في شرق تشاد، ومقره في أيريبا وفرشانا وغوز بيدا، وسيتم إنشاء قطاع في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، يكون مقره في بيراو.

٥١ - وبالإضافة إلى المستشارين العسكريين الذين سيكون مقرهم في نجامينا لدعم الممثل الخاص للأمين العام، سينشر ضباط تنسيق واتصال عسكريين في بروكسل، وكذلك في مقر

عمليات العنصر العسكري التابع للاتحاد الأوروبي، لكفالة التعاون الفعال مع القوة التابعة للاتحاد الأوروبي.

٥٢ - وتشكل الحماية الثابتة لمرافق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عدد معين من وحدات الدعم العسكري المكرسة، جانبا أساسيا من نشر القوات العسكرية. ويمكن توفيرها من الوحدات الذاتية التابعة للوجود العسكري للاتحاد الأوروبي، إذا كان موقع القوة في ذات الموقع مع عناصر الأمم المتحدة. وسترتب على أي بديل آخر آثار مالية وتنفيذية لنشر قوات الأمم المتحدة.

٥٣ - وسيكون الاتصال العسكري مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وخاصة القوات المسلحة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، أمرا في غاية الأهمية لكفالة فهم واحترام طبيعة القوة التي تعمل في إطار ولاية الأمم المتحدة. وينبغي أن يقيم أيضا اتصال وثيق مع البعثة الأفريقية في السودان، والعمليات المختلطة في المستقبل، وعناصر المراقبة في تجمع الساحل والصحراء من أجل تبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات المحتملة للوضع على جانبي الحدود، لتوفير إنذار مبكر.

عنصر الشرطة

٥٤ - يتمثل الهدف الشامل لعنصر الشرطة بالوجود المأذون به من الأمم المتحدة في تعزيز قدرات الشرطة والدرك في تشاد لتقديم خدمة شرطة فعالة للسكان في شرق تشاد المتأثرين بالأزمة، وخاصة اللاجئين والمشردين داخليا، والسكان المحليين وكذلك العاملين في المجال الإنساني.

٥٥ - وبناء على الخبرة التي اكتسبتها حكومة تشاد ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ستساعد الأمم المتحدة حكومة تشاد على إنشاء عنصر خاص لإنفاذ القانون مخصص حصرا للحفاظ على القانون والنظام في مخيمات اللاجئين والمناطق المرتبطة بها. ويمكن إطلاق اسم "الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية" على هذا العنصر، الذي سيتألف من نحو ٨٥٠ فردا من قوات الشرطة والدرك التشادية، وسيتم اختيارهم وتدريبهم وتقديم المشورة إليهم وتوجيههم ومراقبتهم من قبل الشرطة التابعة للأمم المتحدة. وسيتم تمييز أفراد هذه الشرطة عن أفراد الشرطة الوطنية الآخرين بارتداء زي وتجهيزات خاصة بهم.

٥٦ - وستحدد مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة وحكومة تشاد بوضوح مسؤوليات العنصر التشادي ودور الأمم المتحدة في تقديم المشورة والإشراف والدعم.

٥٧ - وستقدم حكومة تشاد مرشحين من الشرطة الوطنية والدرك الوطني فيها للخدمة في الوحدة الجديدة. وستقوم الأمم المتحدة بتقييم هؤلاء المرشحين في ضوء معايير سيتم الاتفاق عليها في مذكرة التفاهم وستكون لها السلطة النهائية في عملية الاختيار. كما ستضع الأمم المتحدة آليات للمساءلة وفقا للمعايير المقبولة دوليا.

٥٨ - ومن المتوخى أن يحل الترتيب الحالي المعمول به بين حكومة تشاد والمفوضية في نهاية الأمر محل المقترح الجديد الوارد في هذا التقرير. وستؤخذ الخدمة في برنامج المفوضية في الاعتبار عندما ستتولى الأمم المتحدة فحص ملفات المرشحين.

٥٩ - وسيتلقى المرشحون المختارون تدريبا شاملا قبل نشرهم بغية رفع مستوى خبرتهم في الشرطة، واطلاعهم على الاحتياجات الخاصة للسكان المتضررين، والتأكد من أنهم يفهمون مسؤولياتهم تجاه احترام العدالة الجنائية وقواعد ومعايير حقوق الإنسان المقبولة دوليا.

٦٠ - وستقدم الأمم المتحدة مباشرة، أو عن طريق شركاء دوليين، مجموعة واسعة من الدعم لعنصر الشرطة الوطنية الخاصة، بما في ذلك عن طريق تحسين أو التجديد اللازم للمرافق في المناطق المتأثرة وتوفير الأمور الأساسية من الإقامة، وحصص الإعاشة، والمركبات، ومعدات الاتصالات اللازمة لكيان الشرطة الجديد، لأداء وظيفتها. بالإضافة إلى ذلك، ستيسر الأمم المتحدة، من خلال التعاون مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، توفير معدات الشرطة الأساسية، مثل الأسلحة الفردية، والزبي، والأحذية، والأحزمة، والأصفاة والعصي. وسيتلقى أفراد العنصر الوطني أيضا مرتبات وفق المرتبات المحلية تدفعها الأمم المتحدة طوال مدة خدمتهم في هذه الوحدة الخاصة. وستقدم البعثة أيضا مساعدة إلى وكالات إنفاذ القانون والوزارات التشادية لكي تبني القدرات الإدارية وغيرها من القدرات اللازمة لدعم عناصر الدرك الخاصة.

٦١ - وسيضم عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة ما يصل إلى ٣٠٠ ضابط سيركزون بشكل أساسي على التدريب والتوجيه وتقديم المشورة لأفراد الشرطة التشادية من أجل الحماية الإنسانية، ويرصدون أداءهم لكفالة التزامهم بالقانون الوطني ومعايير وقواعد العدالة الجنائية المعترف بها دوليا. وستكون للأمم المتحدة سلطة استبعاد أي عضو بقوة الشرطة الجديدة يعتبر أداؤه غير مرض.

٦٢ - وقد تكون هناك حاجة أيضا لأن تقدم الأمم المتحدة دعما مباشرا إلى القدرة التشادية للحفاظ على النظام العام في المناطق الميمنة أدناه. ويمكن معالجة هذا الشرط من خلال نشر عدد من وحدات الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى وجود قدرة جوية متنقلة لعمليات الشرطة.

٦٣ - وفور نشر العنصر التشادي الخاص، سيتولى مسؤولية خالصة لإنفاذ القانون باختصاصات قضائية محددة بدقة، تتركز على مخيمات اللاجئين والتجمعات المحيطة للمشردين داخليا والبلدات المرتبطة بها. وستشمل هذه المسؤوليات تسيير دوريات، وإجراء تحقيق في الأعمال الإجرامية، وإلقاء القبض على المجرمين. وتشمل الولاية القضائية لهذا العنصر مخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة بها (يمكن اعتبار منطقة نصف قطرها نحو ١٠ كيلومترات)؛ والبلدات الرئيسية التي ستستخدم كقواعد للوكالات الإنسانية والمرتبطة ارتباطا وثيقا بجهود الإغاثة (تكاد تكون هذه البلدات حاليا مهملة تماما من جانب هيئات إنفاذ القوانين الوطنية)؛ وطرق وصول المساعدات الإنسانية بين البلدات والمخيمات؛ والمناطق التي تستضيف المشردين داخليا.

٦٤ - وستكون هناك ست مناطق في الولاية التنفيذية الخاصة التي سيعمل ضمنها العنصر التشادي: أيشي (أكبر بلدة في شرق تشاد، وهي مقر للجهود الإنسانية) والبلدات الخمس الرئيسية المرتبطة بمخيمات اللاجئين: باهاي، وإيرييا، وغريدا، وفرشانا، وغوز بيذا. وستحدد هذه المناطق ومسؤوليات عنصر الشرطة الوطنية بوضوح في مذكرة التفاهم. وستضطلع الهيئات الوطنية القائمة بمسؤولية إنفاذ القانون في المنطقة المتضررة خارج مناطق الاختصاص القضائي للعنصر الخاص.

٦٥ - وسيقوم مفوض عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة وفريق قيادة صغير بتوجيه أنشطة شرطة البعثة من مقر الأمم المتحدة في نجامينا. وسيجري التدريب التمهيدي للموظفين الدوليين، واختيار وتدريب الأفراد الوطنيين التشاديين في العاصمة أيضا. وسيكون مقر الأمم المتحدة التنفيذية في أيشي، المركز الرئيسي للعمليات الإدارية واللوجستية.

٦٦ - وسيتركز العنصر التشادي في ست قيادات للعمليات، تدعى محطات وسيكون مقرها في البلدات الرئيسية: أيشي، وباهاي، وفرشانا، وغوز بيذا، وغريدا، وإيرييا. وستضطلع المحطات بمسؤولية حفظ الأمن في البلدات الرئيسية، وتسيير دوريات على طرق الإمدادات الإنسانية بين البلدات الرئيسية ومخيمات اللاجئين، وتوفير الأمن لموظفي الإغاثة الإنسانية ومرافقها. ويقابل ١٢ مخيما للاجئين تديرها المفوضية في شرق تشاد ١٢ مركزا لعنصر الشرطة التشادية الخاصة، تابعين للمحطات. وستكون آلية الشرطة الدائمة للأمم المتحدة مسؤولة عن مرحلة البداية لعنصر شرطة الأمم المتحدة التابع للبعثة.

٦٧ - ولا يمكن تنفيذ مفهوم الشرطة هذا إلا بالاقتران مع وجود عسكري، من شأنه أن يوفر الأمن للمنطقة الواسعة الذي تحتاجه جميع جوانب ولاية بعثة الأمم المتحدة.

٦٨ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، سيتم نشر مركز اتصال للشرطة في بانغي، لإقامة صلات مع أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام والوكالات الدولية.

حقوق الإنسان

٦٩ - سيضطلع عنصر حقوق الإنسان برصد هذه الحقوق وسيتكفل بإجراء التحقيقات وتقديم التقارير والأنشطة التدريبية المتعلقة بها. وسيوجه اهتمام خاص لتحديد هوية متطهكي حقوق الإنسان وللمجالات المواضيعية المتعلقة بالعنف الجنسي وحماية الطفل. وسيجري نشر موظفي حقوق الإنسان في جميع أرجاء منطقة البعثة، وسيعملون في تعاون وثيق مع العناصر الأخرى، بما في ذلك العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر القضائي والعنصر المعني بالسجون وغيرها من العناصر المدنية، إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الموجودة في الميدان للقيام على نحو استباقي بتحديد التهديدات المحتملة التي قد يتعرض لها السكان المدنيون. وسيشارك موظفو حقوق الإنسان أيضا في التحليل المشترك الذي يجري مع العناصر الأخرى للبعثة بهدف المساعدة في وضع أولويات سير العمليات. وستصدر تقارير عامة منتظمة عن حالة حقوق الإنسان في مناطق النشر المأذون بها، تتضمن توصيات محددة لكي تتخذ الجهات الفاعلة المعنية إجراءات تصحيحية.

٧٠ - وسيعمل عنصر حقوق الإنسان أيضا بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الجهات الفاعلة فيما يتعلق بالأنشطة الرامية إلى تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وسيوجه اهتمام خاص للعمل بصورة مشتركة مع عنصر الشرطة الخاص بالوجود المتعدد الأبعاد الدولي لتعزيز امتثال قوات الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية لمبادئ حقوق الإنسان وممارسات النشاط الشرطي المتسم بالطابع الديمقراطي. ويشتمل ذلك على ضمان مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان في عملية فرز واختيار أفراد الدرك التشاديين لضمهم إلى قوة الشرطة تلك وإدراج هذه الاعتبارات في برامج التدريب والتوعية المخصصة لقوتي الشرطة والدرك الوطنيتين.

سيادة القانون

٧١ - سيعمل عنصر سيادة القانون بتعاون وثيق مع جميع الجهات الفاعلة لدعم تعزيز المؤسسات الأساسية التشريعية والقضائية المعنية بالسجون عن طريق توفير المكاتب، وتقديم المشورة والمساعدة التقنية. وسيدعم العنصر الجهات الفاعلة الوطنية في تعزيز استقلالية القضاء

ونزاهته وكفاءته وزيادة الإنصاف والفعالية في النظام القانوني وفقا للتقاليد والثقافات القانونية الوطنية والمعايير الدولية.

٧٢ - وإذا ما أريد إصلاح مواطن الخلل في القانون والنظام وثقافة الإفلات من العقاب على نحو فعال في شرق تشاد، فسيتعين تعزيز النظام القضائي الرسمي ونظام السجون. وسيكون من المطلوب مجموعة إضافية مكونة من ٢٥ ضابطا من ضباط السجون المعارين وعدد يناسب من الضباط القضائيين لإسداء المشورة وتقديم الدعم إلى السلطات التشادية تحقيقا لتلك الغاية. وسيوزع أولئك الضباط على نفس المدن الرئيسية التي ينتشر فيها أفراد عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة. وستقوم البعثة أيضا بتنسيق أنشطتها مع البرامج الجارية الرامية إلى تحسين فرص الوصول إلى العدالة التي تنفذها الحكومة بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والمفوضية الأوروبية.

الاتصال والتنسيق في المجال الإنساني

٧٣ - سيواصل منسقا الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى تنسيق العمليات الإنسانية الجارية في البلدين. ورغم أن هذا النشاط سيجري بمعزل عن عمل البعثة، فإن منسقي الشؤون الإنسانية سيقدمان المشورة إلى رئيس البعثة في المسائل الإنسانية في منطقة البعثة وسيشاركان في الإدارة العليا للبعثة تحقيقا لتلك الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري إيفاد عدد من موظفي الاتصال في المجال الإنساني كجزء من البعثة، وسيكون مقرهم بالدرجة الأولى في شرق تشاد وفي شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، لكفالة الاتصال المناسب بين البعثة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومجتمع الأنشطة الإنسانية الأوسع نطاقا في تلك المناطق.

الإعلام

٧٤ - على نحو ما ذكرت في تقرير الأخير سيكون إنشاء عنصر إعلامي فعال حاسما لكفالة إيجاد فهم على نطاق واسع للغرض من البعثة وأهدافها وأنشطتها. وسيتحقق هذا من خلال نشر رسائل على نطاق واسع تصف عمل البعثة الذي سيستهدف السكان الذين يعيشون في المناطق الحدودية التي يغطيها نشاط البعثة، وكذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مجتمعات محلية محددة في منطقة العمليات والقوات المسلحة الوطنية. كما سيقوم عنصر الإعلام بإعداد وتعميم رسائل تركز على المصالحة وعلى أهمية السلام والاستقرار. ولإنجاز هذه المهام، ينبغي أن تكون للعنصر قدرة على التوعية العامة والعلاقات مع وسائل الإعلام وكذلك على إنتاج المواد المطبوعة والمذاعة.

العنصر الجنساني

٧٥ - ستكفل البعثة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب عملها. ويتمثل أحد أهدافها الرئيسية في تيسير توفير الدعم في مجال بناء قدرات عناصر البعثة النظاميين والمدنيين على وضع استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وسيقدّم الدعم التقني والمشورة إلى جميع عناصر البعثة حتى تتمكن من الاستجابة على نحو ملائم للأولويات المحددة لصالح المرأة والفتاة في قطاعات الأمن والحماية وحقوق الإنسان.

٧٦ - سيعد العنصر الجنساني بالتعاون مع عنصر حقوق الإنسان، خطة عمل بشأن المنظور الجنساني، تستهدف تحديدا شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وستركز الخطة على تدابير الوقاية والتصدي من أجل كبح النسبة العالية لما يبلغ عنه من حوادث العنف الجنسي والجنساني التي يتعرض لها السكان المدنيون. بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا. كما سيجري التشديد على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السلوك والانضباط

٧٧ - ستُنشأ داخل البعثة وحدة معنية بسلوك الموظفين وانضباطهم، تتولى تقديم الدعم إلى ممثلي الخاص في مجال وضع الاستراتيجيات والآليات الرامية إلى منع جميع أشكال سوء السلوك وتحديدها والتصدي لها، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان. وستعمل الوحدة بالتعاون مع سائر عناصر البعثة ومكاتبها على القيام بأنشطة في مجالي التوعية والتدريب لمنع سوء السلوك، وإنشاء شبكات من جهات الاتصال لتلقي الشكاوى، وإقامة ما يلزم من النظم ذات الصلة لإدارة ورصد البيانات إنجازا لهذا العمل. وسترسي البعثة أيضا القدرة على التحري في ادعاءات سوء السلوك وفقا للقواعد والإجراءات المقررة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٨ - تعاني كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، حسبما أشير إليه في تقرير الأخير، من ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ستنفذ البعثة برامج مستمرة لتعميم المعرفة وإذكاء الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين موظفي البعثة كافة، النظاميين منهم والمدنيين، بما في ذلك الحصول طوعا على خدمات المشورة والفحص بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في جميع مواقع نشر البعثة. وستتعاون وحدة فيروس نقص المناعة البشرية مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنظمات المجتمع المدني بهدف إدراج الشواغل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في ولاية

البعثة، ولا سيما الحاجة إلى حماية الفئات الضعيفة من العنف الجنسي والجسدي وإذكاء الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط اللاجئين والمشردين داخليا.

سلامة الموظفين وأمنهم

٧٩ - في ضوء المتطلبات المعقدة لكفالة أمن الموظفين في منطقة البعثة، ولا سيما في شرق تشاد، ستُنشأ آلية لتنسيق شؤون أمن الموظفين في شرق تشاد تكفل التعاون فيما بين المنظمات المجهزة بقدرات أمنية وصولاً إلى هيئة بيئة مأمونة وآمنة للاضطلاع بالولاية المنوطة بالبعثة وأنشطة تنفيذ البرامج. وستكون هذه الآلية ذات أهمية حيوية بالنظر إلى البيئة الأمنية التي تصنفها الأمم المتحدة حالياً ضمن المرحلتين الثالثة والرابعة، وفي ضوء مختلف المتطلبات والتهديدات الأمنية المطروحة في المنطقة. وستشهد جمهورية أفريقيا الوسطى تعزيزاً لآليات سلامة الموظفين وأمنهم القائمة في شمال - شرق البلد، تحسباً لزيادة عدد الموظفين في المنطقة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٨٠ - رغم أن التقديرات تشير إلى انخفاض خطر الألغام الأرضية إلى حد كبير في شرق تشاد، ولا سيما على طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، يثير الوجود المؤكد لمخلفات الحرب من المتفجرات والتهديد باستخدام الألغام الأرضية احتمال تقويض أنشطة البعثة. وفي هذا الصدد، ستتولى وحدة معنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام تقييم وفحص جميع الطرق التي ستسلكها البعثة ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية للتأكد من كونها مأمونة للمرور فيها. وسيلزم نشر قوة لمسح حقول الألغام/التخلص من الذخائر المتفجرة (فريقان) تضطلع بالأعمال التمهيديّة لإزالة الألغام اللازمة لدعم عمل البعثة.

دعم البعثة

٨١ - سيتولى عنصر دعم البعثة الخاص بوجود الأمم المتحدة إنشاء الهياكل الأساسية وتشغيلها وصيانتها علاوة على توفير القدرات الأساسية في مجالات الاتصالات والتنقل والاكتفاء الذاتي التي تحتاج إليها عملية الأمم المتحدة لإنجاز مسؤولياتها. وسيؤدي الطابع غير الساحلي لكل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك ظروفهما البيئية القاسية، وشح مواردهما، وضآلة هياكلهما الأساسية، إلى جعل نشر عملية الأمم المتحدة أمراً بالغ التعقيد. وفضلاً عن ذلك وفي ضوء عدد الموظفين العاملين في المجال الإنساني، سيبرز بوضوح خطر استنفاد الموارد الطبيعية المتاحة حالياً. وعليه، فإنه من الضروري تنسيق أي عملية نشر على

نحو وثيق مع التواجد الأمني للاتحاد الأوروبي والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة العاملين في المناطق المعنية من أجل تقييم أثر النشر على المجتمعات المحلية.

٨٢ - وستكون هناك في مرحلة بدء البعثة احتياجات كبيرة لتشديد أماكن العمل، والمرافق السكنية، وتوفير تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى الترتيبات الأمنية. ومن المرجح أن يتطلب التعجيل بإقامة هذه المرافق الاستعانة إلى حد كبير بقدرات الدعم اللوجستي المتعدد الأغراض، والتي سيكون من الأفضل من الناحية المثالية أن تقدمها جهة مانحة وحيدة على أساس ثنائي، فيما يجري إبرام العقود التجارية للأمم المتحدة لتوفير الإعاشة للبعثة لمدى أطول. وستتبع وحدات الشرطة والوحدات العسكرية المشكلة التابعة للأمم المتحدة العاملة خارج نطاقنا معايير الأمم المتحدة للاكتفاء الذاتي. أما قوة الدرك والشرطة التشادية الخاضعة لبرنامج العناصر الخاصة فستكون إعاقتها من خلال ترتيبات منفصلة.

٨٣ - وسيوجه الدعم اللوجستي أساسا إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى عبر ممرين رئيسيين: انطلاقا من دوالا في الكاميرون، وعلى نطاق أضيق، انطلاقا من بنغازي في الجماهيرية العربية الليبية. وإضافة إلى ذلك، من المهم التأكيد على أن موسم الأمطار في منطقة العمليات سيحد من إمكانية نقل المواد المطلوبة برا. وفي هذا الصدد، سيكون التبريد بالتخزين المسبق لمخزونات الانتشار الاستراتيجية المتوجهة إلى نطاقنا وبانغي أمرا أساسيا.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٨٤ - لم يبد الوضع الإنساني أي علامات للتحسن في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى منذ صدور تقرير الأخير. وإضافة إلى وجود ٢٣٦ ٠٠٠ لاجئ و ١٧٠ ٠٠٠ مشرد داخليا في تشاد، فإن أيضا ما يقدر بـ ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في مجتمعات مضيفة لحق بها ضرر مباشر من جراء عدم الاستقرار وأعمال عنف متفرقة في المنطقة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى يمثل التدفق المفاجئ للاجئين السودانيين إلى مقاطعة فاكاغا في أوائل شهر أيار/مايو مثلا واضحا ومقلقا لانعدام الاستقرار في ذلك الجزء النائي من البلد. وفي ظل هذه الظروف من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى التصدي لانعدام الأمن الذي أجبر كثيرا من الأشخاص في هذه المناطق الحدودية على الفرار من منازلهم خوفا على حياتهم.

٨٥ - ويتيح مفهوم العمليات المنقح فيما يتعلق بالوجود الدولي المتعدد الأبعاد الذي ورد وصفه في هذا التقرير فرصة وحيدة لتحسين أمن هؤلاء السكان المدنيين والمساهمة في تهيئة بيئة يمكن أن تقوم فيها المنظمات الإنسانية بعملها الهام.

٨٦ - ويتناول هذا المفهوم المنقح أيضا الشكوك التي أبدتها السلطات التشادية فيما يتعلق بوجود العنصر العسكري للأمم المتحدة في الجزء الشرقي من البلد، دون التضحية بالشرط الأساسي للانتشار العسكري المتمثل في توفير الأمن للمناطق الواسعة اللازم لحماية السكان المدنيين والسماح لقوات الشرطة وغيرها من عناصر الوجود الدولي بأداء مهامها على نحو فعال.

٨٧ - ولتطبيق هذا النهج الجديد بنجاح، يتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والسلطات التشادية التنسيق على نحو وثيق للغاية، بدءًا من مراحل التخطيط. ولهذا الغاية، استُهلّت عمليات اتصال منتظمة وغير رسمية على المستوى العملي بين القائمين بالتخطيط بإدارة عمليات حفظ السلام والاتحاد الأوروبي ورهنا بصدر قرار الأمين العام، سيتعين تكثيف هذا التعاون وذلك لضمان المواءمة بين النهج مادام العنصر العسكري للاتحاد الأوروبي سيصمم بحيث يراعي قوة الشرطة وجوانب دعم البعثة والجوانب المدنية الخاصة بالتواجد المتعدد الأبعاد للأمم المتحدة.

٨٨ - وسيكون من الأساسي أيضا التعاون مع السلطات التشادية. وفي هذا السياق أوفدت إدارة عمليات حفظ السلام موظفين من فرقة آلية الشرطة الدائمة لديها إلى نجamina لإجراء مزيد من المناقشات مع نظرائهم التشاديين.

٨٩ - وفي حالة إقرار المقترحات الواردة في هذا التقرير، فسيكون من المهم للغاية اتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع آليات قوية وفعالة للاتصال والتنسيق في نجamina وأيشيه وأيضا في نيويورك وبروكسل، حسب الاقتضاء. وفي تشاد ستدعم الأمم المتحدة آليات التنسيق تلك من الناحية اللوجستية بحيث تعمل الأمم المتحدة بوجودها الدولي المتعدد الأبعاد على نحو سلس مع قوة الاتحاد الأوروبي والوحدة التشادية الخاصة المعنية بإنفاذ القانون التابعة للدرك.

٩٠ - وينبغي أيضا النظر إلى المقترحات المقدمة في هذا التقرير في سياق التطور السريع للأحداث في دارفور، وبوجه خاص قبول الحكومة السودانية لمجموعة تدابير الدعم القوي وللعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وبهذا الصدد، أرحب بقرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، وأود أن أؤكد مجددا نيتي في التحرك سريعا من أجل تنفيذها. إذ سيكون لعمليتي النشر - الأولى في دارفور والأخرى في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى - تأثير مادي في الوضع الأمني في المنطقة وهو أمر يتعين النظر فيه ورصده عن كثب. كما سيكون للتقدم المحرز على المسار السياسي في دارفور تأثير في هذا الشأن لأن من المحتمل أن يفضي إلى زيادة الاستقرار في هذا الإقليم، ويتيح إمكانية العودة المحتملة للاجئين السودانيين إلى ديارهم والموجودين في الوقت الراهن في تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩١ - وقد يكون لنشر عملية التواجد الدولي المتعدد الأبعاد التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى تأثير إيجابي للغاية في الوضع الأمني هناك. فإن من الأهمية بمكان التشديد على أن الحل الدائم للأزمات في المنطقة، كما هو الحال في السودان، لا يمكن تحقيقه سوى عن طريق الاتفاقات السياسية. وهذه الاتفاقات ممكنة فقط في حالة قيام قادة وحكومات تلك البلدان الثلاثة بتعبئة الإرادة السياسية للمشروع في حوار جدي وإتاحة الفرصة لمعالجة المظالم المشروعة. وعلى النحو الذي أكدته، فإن المجتمع الدولي يضطلع بدور رئيسي في التأكيد على أن إحلال السلام الدائم لن يتحقق سوى بالحوار والمصالحة.

٩٢ - وحتى وإن كانت هذه الجهود متواصلة، فينبغي اتخاذ كل الخطوات الممكنة لحماية اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة من العنف والإيذاء الذي يهددهم يوميا. وفي هذا الصدد، أوصي بأن يعرب مجلس الأمن عن نيته بالإذن بإنشاء الوجود المقترح المتعدد الأبعاد في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا للمبادئ الواردة في هذا التقرير. وفي غضون ذلك، سيجري القيام بالمزيد من التخطيط بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بهدف تقديم تفاصيل محددة إلى المجلس بشأن الوجود الدولي المتعدد الأبعاد المقترح في الأسابيع المقبلة.